

الشقي المملوك

للفيلسوف الروسي "تولستوي"
بقلم الأديب فخرى شهاب السعيدى

أخرى غير هاتين على الرؤوس ...
ومع أن الشعب كان كمامة شموب
العالم يدمن التدخين ، ويتعاطى
الخمور ، إلا أن ضرائب الحكومة
من ذلك لم تكن تسد حاجات
الأمير ونفقات بلاطه وجيشه ،
لو لم تسعفه ضريبة أخرى من
مصدر جديد هولبة «الروليت»

فقد كان الناس يتقاطرون من أنحاء أوروبا ليقاصروا
هناك في دار القمار، وسواء أريح اللاعبون أم كانوا
من الخاسرين فإن لصاحب الدار حصته المعروفة من
المال . وكان يجتمع له بهذا مال كثير يكون النصيب
الأوفر منه للأمير ... وتضخم أرباح الأمير من هذه
اللعبة مرجه أن دار القمار هذه هي الوحيدة من
نوعها في أرجاء أوروبا كلها؛ وإذا كان أسراء الألمان
قد منعموا من إقامة أمثال هذه البيوت في بلادهم
لما يقع فيها من حوادث الأجرام والأضرار المأثية
عن خسارة بعض اللاعبين ومغامراتهم ومضارباتهم
وانتهائهم عند نزول الكارثة بهم إلى الانتحار
بالرصاص ؛ وإذا كان أمير «موناكو» غير متقيد
ولا تابع لسلطة من التي بطيها أسراء الألمان فقد
ألغيت دور القمار عند أولئك وبقيت داره هذه الوحيدة
في أوروبا التي لا قدرة لأحد أن يتعرض لها بشئ ؛
وظل هو يحتكر هذه الأرباح

وكذلك كان الناس يفدون على «موناكو»
ليقاصروا فتارة يخسرون وأخرى يربحون، أما الأمير
فليس له في كلتا الحالتين سوى الربح ... وعلى أن

كانت تقوم على شاطئ البحر الأبيض ، وقريباً
من الحدود الفرنسية الإيطالية مملكة صغيرة اسمها
«مملكة موناكو» ؛ ولعل لكثير من المدن أن تحتال
على هذه المملكة بوفرة نفوسها وازدحام سكانها ، فإن
أهالى هذه المملكة ما كانوا يتجاوزون سبعة آلاف ؛
وعلى أنه لو قسمت بينهم أراضي المملكة جمعاء لما أصاب
المواطن الواحد منهم فدناً ؛ ومع ذلك كله فقد كان
لهذه المملكة ملك حقيقي له قصر وحاشية ووزراء ،
وله أسقف وجيش وقادة ؛

وعلى أن الجيش لم يكن بالجيش المرمم للضخم
— إذ ما كان عدد أفراده يزيد على الستين — فهو
مع ذلك جيش له خطره وأهميته في المحافظة على كيان
البلاد ... وكان للحكومة في هذه المملكة ضرائب
على الشعب تنقضاء إياها شأن بقية الحكومات ؛
فضريبة على التبغ وضريبة على الشراب ، وضريبة

(*) أصل العنوان لم يكن بالإنكليزية كما أبتناه
ولأنما كان معناه الحرفي «عزيز جداً» (Too Dear)
غير أن سياق القصة ومعناها أجدر بهذا العنوان الذى لازماه
في نظرنا مخالفاً لرأى واضع القصة . والقصة بعد هذا مما
اقتبسه الفيلسوف عن القصصى الفرنسى (موباسان)

إذ لم يكن في الملكة مقصلة ولا كان بها جلاذ !
فبحث الوزراء المشكلة وقرروا أن يفاوضوا الحكومة
الفرنسية في أمر إعادتهم مقصلة وجلاذاً لتنفيذ
حكم الاعدام ، وطلبوا منها معرفة ما يقتضيه ذلك
من الأجور . ثم أرسلوا بالكتاب إلى رئيس الجمهورية
الفرنسية .

وبعد أسبوع ورد جواب الرئيس قائلاً « إن
تكاليف إرسال مقصلة وجلاذ تبلغ ستة عشر ألفاً
من الفرنكات . » وعرض هذا على الأمير فمجب
من استحالة قطع رأس هذا الأثيم إلا بهذا المبلغ
الجسيم الذي لا تقوم بشيء منه حياته ! ثم طلب
التفتيش عن طريقة أرخص لا ترهق الأهالي
بضريبة جديدة يجبرون عليها ، وربما كان من ذلك
ثورة جامعة تندلع ألسنتها فتطغى على الأمن في البلاد
... ودعى مجلس الوزراء للبحث في هذه المشكلة

من جديد ... وعندئذ قرر المجلس إرسال طلب
آخر إلى ملك إيطاليا . ذلك بأن حكومة فرنسا
جمهورية لا ترعى الود المتبادل بين الملوك ؛ وليس
أمر ملك إيطاليا كذلك ، فانه - ولا شك -
سيرعى حرمة الزمالة التي تربطه بالأمير فيتساهل
معه . وعلى هذا فقد كتبت رسالة في هذا الغرض
وأرسلت ، فجاء الجواب : « إن من دواعي غبطة
الحكومة الإيطالية تجهيز جارتها بالمقصلة والجلاذ
مقابل اثني عشر ألفاً من الفرنكات ضمنها تكاليف
الارسال والاعادة » وهذا الأجر وإن كان أقل من
سابقه إلا أن المجرم لا يستحق صرف هذا المبلغ

أمير (موناكو) كان علياً بالمثل القاتل : « ليس
من نتائج أعمال الزهامة والتشريف تشييد شوامخ
القصور . » وعلى أنه كان عارفاً بأن اليسر ليس
من مشرفات الأعمال فانه لم يجد بداً من إبقاء نظام
اليسر على وضعه ليسد حاجته ، وليعيش عيشة
يرضاها ؛ فكان يقيم الحفلات ويولم الولائم ، ويظهر
للناس بمظهر الأبهة التي يمهدها في قصور الملوك ..
وكان يمنح المنح ، ويجزل الهبات ، ويشكل اللجان ،
ويشرع للنظم وينشئ المحاكم ... وكان يعرض
الجيش ويطوف بأنحاء المملكة ، ويفعل فمل غيره
من الملوك ، ولكن في صورة مصفرة كنسبة مملكته
المصفرة إلى بقية الممالك !

وكان أهل (موناكو) معروفين بالمسالة ولين
العريكة ، فليس بينهم مجرم ولا سفاح ، حتى حدثت
منذ سنوات مضت جريمة قتل كانت الأولى في
تاريخ هذه المملكة ؛ فاجتمع لها القضاة في يوم مشهود
ليتداولوا في شؤون هذه القضية وفق أصول المدل
والانصاف . وكان ذلك الحفل المهيّب يضم رجال
القانون من محامين وقضاة ومحلفين ومدعين عامين .
وقد ظلوا يتدارسون نصوص القانون ، ويؤولونها ،
ويذهبون في تفسيرها المذاهب حتى أصدروا حكم
الاعدام على ذلك للقائل وفق إحدى مواد القانون !
وحمل القرار من بعد ذلك إلى الأمير ، فقرأه وأصدر
الأمر بالواقعة على ما يرتأون !
على أن مشكلة واحدة بقيت لتنفيذ الحكم ،

على تفويض النظر في القضية إلى لجنيتين عليا ودنيا ،
وأخيراً تم القرار على الاستعاضة عن حكم الإعدام
بالسجن المؤبد والأشغال الشاقة . وكان الأمير بهذا
يستطيع أن يرى الرعية رأفته ورقة قلبه ، كما أن
تلك الطريقة كانت أرخص المقوبات جميعاً ، ووافق
الأمير على الحكم الأخير وأوشك بالتنفيذ أن يتم
لولا أن قامت أزمة جديدة تلك هي أزمة إيجاد
سجن يقضى فيه هذا السجن حياته . على أنهم
أخيراً وفقوا إلى إيجاد غرفة لاقامته ووكلاها به
سجناً يتولى أمر حراسته وإطعامه من مطبخ
القصر

ظل السجن في محبسه تتعاقب عليه الشهور
حتى اكتملت عليه سنة تماماً ؛ ولكن بينا كان

عليه ، وتكليف الرعية بأن يدفع كل فرد منها
نرنكين :

وهكذا دعى المجلس ثلاثة للاجتماع فتداول
أعضاؤه الأمر ، وتناقشوا في المعضلة لعلهم يهتدون
إلى طريقة رخيصة في قتل هذا المجرم . فقال
قائلهم : أو لا يمكن تكليف أحد من الجنود بقطع
رقبة هذا الأثيم ؟ وليكن ذلك كيفما اتفق إذ المهم
أن يموت ، قدعى لذلك قائد الجيش وأتى عليه
السؤال ، فجمع هذا جنده وسألهم : أي استطاعة
أحدكم تنفيذ المهمة ؟ غير أنهم لم يجيبوه ولم يرتضوا
ذلك منه ، وقالوا له : « إن ذلك ليس من شأننا
— نحن — ولا كان مما سبق أن دربنا عليه ! »
هنالك فكر الوزراء وتذاكروا فأجمعوا أمرهم

المجموعة الأولى للرواية

١٥٣٦ صفحة

فيها النص الكامل لكتاب اعترافات فتى
المصر لموسيه ، والأوذيسة لهوميروس ، ومذكرات
نائب في الأرياف لتوفيق الحكيم ، وثلاث مسرحيات
كبيرة و ١١٦ قصة من روائع القصص بين
موضوعة ومنقولة .

الثنى ٣٤ قرشاً مجلدة في جزئين
و ٢٤ قرشاً بدون تجليد
خلاف أجره البريد

مجموعات الرسائل

نباع مجموعات الرسائل مجلدة باللائحة الآتية

٥٠ السنة الأولى في مجلد واحد

٧٠ كل من السنوات الثانية والثالثة والرابعة
والخامسة في مجلدين

وذلك عدا أجره البريد وقدرها خمسة قروش
في الداخل وعشرة قروش في السودان وعشرون
قرشاً في الخارج عن كل مجلد

حتى جاء موعد الغذاء واشتد بالسجين الجوع ، فخرج
بعد أن طال ارتقاؤه لحارسه حتى يئس منه — إلى
مطبخ القصر وأخذ طعامه منه وعاد إلى غرفته
وأغلق على نفسه الباب ، وعاد في اليوم التالي فكرر
ما صنع بالأمس في الوقت الميعن المحدود ؛ وهكذا
قبل للسجين هذا العناء الجديد ، دون أن تخطر له
فكرة الهرب من هذا السجن على بال !
وإذا فما ترى الوزراء فاعلين ؟

هنا لك اجتمعوا وبحوث المشكلة من جديد فقر
رأيهم أن يصارحوه عدم رغبتهم في بقاءه أبداً ،
فاستدعاه (وزير العدل) إليه وسأله :

— ما بالك لم تهرب وليس عليك حارس بمنعك ؟
إذهب حيث شئت فلن يعنى بذلك الأمير . فأجاب
الرجل : — لعل أستطيع أن أقول إن الأمير
لا يعنيه ، ولكن أين المأوى الذي آوى إليه ؟
ولا حيلة لي في الحصول على قوتي وقد وصمتوني
بأشنع الصفات بأحكامكم التي أصدرتم على . وهؤلاء
الناس ان يأمنوني بعد الآن على شيء . ذلك إلى أني
اعتدت حياة الكسل والخلول فامحطت بالتدريج .
لقد أسأمت إلى حقاً ، فقد كنتم أصدرتم الحكم على
بالاعدام فلم تنفذوه ؛ ثم استمضتم عن ذلك بحكم
الأشغال المؤبدة الشاقة وعينتم لذلك حارساً كان
بأثني بطماي ، غير أنكم — بعد برهة من الزمن —
عزلتموه فاضطرت إلى الذهاب بنفسى إلى المطبخ
للحصول على ما يكفينى من الطعام . ثم إنكم —
بعد ذلك — تريدوننى على الفرار ! كلا يا سيدي

الأمير يفحص ميزانية الدولة ويقاب فيها نظره لاحظ
أن فيها باباً جديداً من النفقة ؛ تلك هى نفقات سجن
هذا المجرم الشقي ، ولم تكن هذه بالنفقات لليسيرة
البسيطة ، ولا كانت بالسمة للقليلة ، وإنما كانت شديدة
السكافة ثقيلة الوطأة على ميزانية الدولة ! فقد كان
للمجرم هذا حارس يمنه من الهرب ، ورجل غيره
يتولى أمر إطعامه ! وفي هذا السبيل صرفت ستمائة
فرنك من ميزانية الدولة هذا العام ! والأدهى من
ذلك أن الرجل فى مبيعة الشباب ، صحيح
البدن معافى ، ولربما امتد به العمر إلى خمسين من
السنين ! ولو حسب الرء للمسألة هذا الحساب لم يجدوها
بالسهولة التي كان يتصور . . . وعلى ذلك فقد جمع
الأمير وزراءه وقال لهم : « إن عليكم أن تكتشفوا
طريقة غير هذه تكون أخف مؤونة وأقل منها
نفقة ، فهذه التي اتبتموها باهظة ! لا قبل
لنا بها ! »

وتداول الوزراء الأمر بينهم حتى اهتدى أحدهم
إلى فكرة فقال لآخوانه : « أيها السادة ، إن من
المعقول — فى نظرى — أن نفصل الحرس
فنقتصد نفقاته . غير أن وزيراً آخر اعترض عليه
قائلاً : « إن الرجل سيهرب إن لم يجد من
يحرسه . » هنا لك رد عليه صاحبه : إن ذلك
ما يريدون إذ لا يهمهم هربه شيئاً !

وتم على ذلك الاتفاق . فرفموا إلى الأمير تقريراً
يشرحون له الأمر فوافقهم على ما يرقأون . وفصل
الحارس عن عمله وظل جماعة الوزراء يرتقبون المآل

الفصول والغايات

للفيلسوف الشاعر الطائف

أبي العلاء المعري

طرفة من روائع الأدب العربي في طريقته ،
وفي أسلوبه ، وفي معانيه . وهو الذي قال فيه
ناقدو أبي العلاء إنه عارض به القرآن . ظل
طول هذه القرون مفقوداً حتى طبع لأول مرة
في القاهرة وصدر منذ قليل

صححه وشرحه وطبعه الأستاذ

محمود حسن نازكي

ثمنه ثلاثون قرشاً غير أجرة البريد
ويطلب بالجملة من إدارة مجلة الرسالة
ويباع في جميع المكتاتب الشهيرة

رفائيل

لشاعر الحب والجمال لامرئين

مترجمة بقلم

أحمد حسن الزيات

تطلب من لجنة التأليف والترجمة والنشر

ومن إدارة « الرسالة »

الثنى ١٢ قرشاً

كل شيء يصح وليس إلى ما تريدونني عليه من سبيل !
اصنعوا ما بدا لكم وافعلوا بي ما حلا لكم غير
أنى لن ألوذ بالفرار قط !
إذا فكيف ؟

واجتمع مجلس الوزراء يبحث المعضلة بحثاً
جدياً حاسماً ، ولكنهم احتاروا فيما يقررون ! وترددوا
في اختيار النهج الذي يرون اتباع السير عليه ...
إن الرجل لن يبرح الديار أبداً . وفكروا واحتالوا
فما وجدوا غير منح الرجل (معاشاً) يكفل لهم
الخلاص منه ! وأنشأوا الحل الأخير إلى الأمير
قائلين : إنه ليس من حل خير من هذا الذي
ارتأوه ، وهو أن يمنح الشق معاشاً يقيمهم أذاه ،
ويبعد عنهم ؛ فأقر الأمير رأيهم سرغماً وتقرر
للمجرم الشق معاشاً سنوياً قدره (٦٠٠) فرنك
فلما أخذ في ذلك رأيته أجاب :

— أما الآن فقد طاب الفرار ! على أن نلزموا
أنفسكم دفعه إلى بانتظام .

وهكذا حسمت المشكلة . وأخذ الشق ثلث
جرايته مقدماً وغادر المملكة إلى مسيرة ربع ساعة
بالقطار ! ونزل قرية ابتاع فيها أرضاً بالقرب من
حدود بلاده وزرعها متجراً بثمارها وغلاتها وعاش في
راحة واطمئنان . وكان كلما حان موعد معاشه
ذهب فاستلمه ثم أتجه إلى مائدة الفهار فقامر عليها
بفرنكين أو ثلاثة مكتفياً بهذا القدر اليسير ورجع
إلى مهجره يستأنف حياة الدعة والراحة .

ولعل من حسن طالعهم أنه لم يرتكب جريمة
الأولى في قطر آخر ترخص فيه أثمان قطع الرقاب
وتقل فيه تكاليف الايداع في أعماق السجون مدى
الحياة ! !
فخرى شهاب السعدي